الأمم المتحدة

E/2012/NGO/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من رابطة المتقاعدين الأمريكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقَّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

2500612 200612 12-30668 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

نظراً لأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي هو ”تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة، وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي أثرت على الكثير من العمال المسنين الذين أُرغموا على ترك قوة العمل، والذين انخفضت مستحقاتهم التقاعدية بدرجة خطيرة. ورابطة المتعاقدين الأمريكية منظمة غير حزبية لا تستهدف الربح وتسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي وتضم ٣٨ مليون عضو، ورسالتها هي تحسين نوعية حياة الجميع ونحن نتقدم في العمر، وقد أعدت بحثاً يوضح أن السكان المسنين قد عانوا بدرجة أسوأ أثناء الانكماش الاقتصادي الراهن. وتبين من دراسة أجرتها الرابطة عام ٢٠١٠ أن عدد العاطلين الذين تجاوزوا سن الخامسة والخمسين بالولايات المتحدة الأمريكية ارتفع بنسبة ٣٣١ في المائة.

ولهذا فإنه لا يمكن مناقشة العلاقة بين العمالة والقضاء على الفقر دون إشراك المسنين في الحوار. ونظراً لتحسّن طول العمر، زاد الأجل المتوقع على نطاق العالم بأكثر من عشرين عاماً منذ عام ١٩٥٠ ليصل إلى ٦٨ عاماً وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة. وتشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أنه خلال السنوات الخمس القادمة، ولأول مرة في التاريخ الإنساني، سيتجاوز عدد البالغين من العمر ٦٥ عاماً فأكثر عدد الأطفال دون سن الخامسة. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيتجاوز عدد المسنين عدد الأطفال دون سن الرابعة عشرة. وبمناسبة يوم الصحة العالمي، قدم الأمين العام للأمم المتحدة الإحصائيات التالية: في منتصف القرن الماضي، كان هناك ١٤ مليون شخص في العالم تبلغ أعمارهم ٨٠ عاماً أو أكثر. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون هناك نحو ١٥٠ مليون شخص في هذه الفئة العمرية يعيش ١٠٠ مليون منهم في الصين وحدها. وقال إن هذا التحول الهائل في عمر سكان العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومضى يقول إن السكان يعيشون الآن لفترات أطول في معظم أنحاء العالم وهذا يعزى أساساً إلى نجاحات الصحة العامة على نطاق العالم في تحسين بقاء الطفل وصحة البالغين. ويواجه الكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع بالفعل سكاناً يتقدمون في السن بدرجة سريعة. وفي العقود القادمة، ستشهد البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط زيادات كبيرة بنفس القدر. وليس لدى الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط البنية الأساسية أو الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، ناهيك عن مواجهة الطلبات الأكبر المتوقعة في المستقبل. ورأى الأمين العام أن هناك الكثير من الحلول العملية والميسرة التي يمكن للحكومات تطبيقها من أجل

مساعدة مواطنيها المسنين على أن يعيشوا حياة صحية ونشطة. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن للبلدان التي توجّه الاستثمارات إلى الشيخوخة الصحية أن تتوقع عائداً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً بالنسبة للمجتمع ككل.

غير أنه وفقاً لما جاء في بحث أجرته الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، يعد الافتقار إلى دخل مأمون للبالغين المسنين إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه السكان في البلدان النامية. وقليل من السكان الذين يعيشون في فقر يمكنهم الادخار من أجل الشيخوخة، كما أن الدعم الأسري للسكان المسنين يتعرض للضغط، وهناك أقل من واحد بين كل خمسة سكان ممن بلغوا سن الستين يحصلون على معاش تقاعدي. وبالإضافة إلى أمن الدخل، هناك مسألة التمييز على أساس العمر في قوة العمل. فالعمال المسنون لا يُستبعدون فقط من التعيين، وإنما يكونون في غالب الأحوال أول مَن يتم الاستغناء عنهم.

وكما يقول رئيس المنظمة، فإن نسبة العمال الشباب ستنخفض؛ وعلى سبيل المثال، واستناداً إلى البيانات المستمدة من المعهد الحضري في واشنطن العاصمة، ”على مدى العقد القادم، وبدلاً من أن تأتي جميع الزيادات تقريباً في العمالة من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ٢٥ و ٥٤ عاماً، فإن أقل من واحد بين ثلاثة عمال إضافيين (٣١ في المائة) سينتمي إلى هذه الفئة. وسيأتي قرابة نصف العمال الإضافيين من الفئة العمرية ٥٥ عاماً فأكثر، في حين أن عاملاً واحد تقريباً من كل خمسة عمال سيأتي من قوة العمل الشابة“.

ويرى رئيس المنظمة أنه عند النظر إلى العمالة، ينبغي استطلاع نماذج مبتكرة لاستيعاب قوة عمل متعددة الأجيال. ومع أن البعض قد يرى أن هذه النقطة تعد موضع جدال، فإن هناك فرصة للأعضاء للاستفادة من الخبرة والمعارف التي يقدمها العمال الأكبر سناً. وهناك بعض الشركات التي تشارك بالفعل في مبادرات مبتكرة كما يتضح من خلال البرنامج الدولي لجوائز أصحاب العمل المبتكرة التابع للمنظمة. وتشمل هذه الجوائز حسابات مرنة لوقت العمل تتيح للموظفين ادخار أوقات تعويضية مقابل عطلات نهاية الأسبوع أو فترات الراحة من أجل تقديم الرعاية للأسرة؛ وحلقات دراسية قبل التقاعد؛ وخدمات رعاية المسنين التي يقدمها أصحاب العمل. وهناك جوائز أخرى تقدم خيارات إسكان للتقاعد المؤسسي؛ والتدريب الفردي لتعزيز ثقة العمال المسنين وقدرتهم على العمل؛ وبرنامج تدريبي للعودة إلى التمريض بالنسبة للممرضات السابقات الراغبات في الانضمام من جديد إلى قوة العمل. غير أن مبادرات أخرى أنشأت وظيفة مسؤول الديموغرافيا المؤسسية لضمان أن تثري الديناميات الديموغرافية صنع القرار المؤسسي على كافة المستويات. وهناك عدة منظمات تجري بحوثاً على التغير الديموغرافي ومكان العمل. وهكذا فإن اجتذاب واستبقاء الموظفين

الناضجين والمجربين سيصبح حاسماً بصورة متزايدة بالنسبة لأصحاب العمل الذين يحاولون الإبقاء على قدرتهم التنافسية في سوق العمل. وفي حين أن هذا سينطوي على بعض التحديات، إلا أنه يتيح أيضاً فرصاً كبيرة للاستفادة من القدرة الهائلة للعمال الناضجين. إن الجهود الاستباقية لمواجهة قضايا قوة العمل المسنة على خلفية كساد عالمي حاد تحتم من الناحية العملية إدارة فعالة للشيخوخة، ووضع خارطة طريق لمكان العمل في المستقبل.